

الفصل الثالث

تجارب بعض الدول في الإصلاح المتمركز على المدرسة

أولاً: تجربة انجلترا في الإصلاح المتمركز على المدرسة:

بدأت انجلترا حركة الإصلاح المتمركز على المدرسة منذ بداية الثمانينات حينما عملت مارجريت تاتشر على تقليص دور الحكومة في التعليم من خلال تطبيق سياسة الخصخصة حيث تم إصدار قانون التعليم لعام 1980 والذي هدف إلى جعل التعليم متاحاً بدرجة أكبر⁽¹⁾. أصبحت المدرسة في انجلترا وحدة تنظيمية قائمة بذاتها لديها مجلس مدرسي يقوم بدور فعال في اتخاذ القرار، وحل المشكلات وتقديم الآراء والمعلومات⁽²⁾. ثم زاد استقلال المدارس بصدور قانون التعليم لعام (1986)، وتم تدعيم الإدارة الذاتية لها. بحيث أصبح مجلس إدارة المدرسة يتخذ صيغة جديدة للمسئولية المحلية وله دور تشريعي، ودور في توثيق الصلة بين المدرسة والأسرة.

ويمكن القول بأنه قد تم تنويع الإصلاح المدرسي في انجلترا بقانون التعليم لعام (1988) الذي منح حق الإدارة الذاتية للمدارس الممولة من قبل الحكومة المركزية، واستحدث هذا القانون عدة اتجاهات هامة منها زيادة النزعة المركزية في إدارة التعليم⁽³⁾. وتحديد نظام القبول المفتوح بدلاً من القبول المخطط، واستحداث أجهزة جديدة للتمويل، وتفويض الميزانيات للمدارس، وأخيراً التوسع في حرية اختيار الآباء لمدارس أبنائهم وزيادة سلطة الآباء في ذلك⁽⁴⁾.

ومن هنا فقد اعتمد الإصلاح المدرسي منذ ذلك الوقت على سياسة التنوع والاختيار diversity and choice وهو ما يعني إيجاد أنماط جديدة وأنواع مختلفة من المدارس وإتاحة الفرص للآباء لاختيار التعليم الملائم لأبنائهم. فظهر اتجاه خصخصة التعليم في عهد مارجريت تاتشر، واعتمد على تشجيع المنافسة بين المدارس المختلفة، وظهرت أنواع

مختلفة من المدارس منها المدارس المدعومة grant maintained schools والتي يتم تمويلها بواسطة الحكومة المركزية بالإضافة إلى ذلك أصبح من أكثر أشكال الإصلاح المدرسي ظهوراً المدارس المتخصصة specialist schools والتي تركز على التعليم المهني والفني⁽⁵⁾.

وقد تم تأسيس هذه المدارس على أساس الشراكة بين الحكومة وقطاع الأعمال الخاص، وكذلك ظهور المدارس المستقلة independent schools والتي ظلت مستمرة أثناء تولي حكومة حزبي العمال.

مببرات ودواعي الإصلاح المدرسي في إنجلترا

مرت إنجلترا بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على جودة التعليم ومنها على سبيل المثال مرورها بالحرب العالمية الثانية التي استنزفت موارد إنجلترا المالية، بشكل أثر على تقدم صناعتها وما تبعه من ركود اقتصادي ترتب عليه تقليل حجم الإنفاق على التعليم، واختلال التوازن بين الإنتاج والخدمات خاصة مع ضخامة قطاع الخدمات وما ترتب على تقليل حجم الإنفاق من انخفاض مستوى التعليم⁽⁶⁾ وجود جدل حول مستويات القراءة والكتابة، وظهور الحاجة إلى النهوض بالمعايير التعليمية والحاجة إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام الطبقات المختلفة والعمل على بناء مجتمع عادل وشامل يكون لكل فرد فيه فرصة متساوية لإبراز قدراته وإمكانياته كل ذلك شكل تحدياً كبيراً خاصة مع الانفتاح على النظام العالمي الجديد.

وأصبح من الضروري تحقيق هدف التوسع في التعليم لعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها إنجلترا بسبب الحرب العالمية الأولى، والارتقاء بمستوى التعليم من حيث الكيف من خلال الرقابة على التعليم وذلك عن طريق المجالس الحكومية والهيئات الرقابية، خاصة مع خلو النظام السياسي لإنجلترا من دستور مدون، مما يؤدي إلى غياب المعايير الواضحة وعدم استناد السياسة التعليمية إلى مبادئ دستورية ترسم إطارها العام. كما توجهت حركة إصلاح التعليم إلى تحقيق تكافؤ الفرص من خلال اشتراك الآباء في تعليم أطفالهم.

آليات الإصلاح في إنجلترا :

1- التنوع في أنواع المدارس، وظهور المدارس الشاملة والمدارس المستقلة، والمدارس المدعومة ومدارس المقاطعات والمدارس التطوعية، والتنوع في أسلوب تمويل هذه المدارس وإدارتها⁽⁷⁾.

2- الأخذ بأسلوب الإدارة الذاتية للمدارس، وتطوير مبادئ الحكم شبه المستقل وفكرة التفويض المالي، ونظام المحاسبة أو المساءلة التعليمية Education accountability، وهو بمثابة نظام جديد لمراقبة الأداء المدرسي، وتحقيق الجودة التعليمية بالمدارس⁽⁸⁾.

3- الحد من التداخل الحكومي والتحول إلى القطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام والنظر إلى التعليم من مدخل استهلاكي.

4- التنوع في أساليب التدريس في المدارس الابتدائية والتأكيد على مفهوم تمكن الأطفال من التعليم، والتركيز على المناهج الأساسية وهي الرياضة القراءة الكتابة.

5- التوسع في اللامركزية وتفعيل السلطات التعليمية المحلية وإعادة توزيع الموارد المالية التعليمية في المناطق الأكثر احتياجا والتي تعاني حرمانا اقتصاديا واجتماعيا.

من آليات الإصلاح التي اتبعتها إنجلترا، إصدار القوانين والتشريعات التعليمية ومنها قانون التربية والمدارس لعام 1992، وقانون التعليم لعام 1996، وقانون المعايير المدرسية وإطار العمل في إنجلترا لعام 1998 وقانون التدريس والتعليم العالي لعام 1998، كما اتبعت إنجلترا آلية إنشاء المجالس الاستشارية والهيئات العليا للرقابة على التعليم مثل إنشاء هيئة التفتيش على المعايير Office of Educational standards وإتباع آليات ونظم للمحاسبة.

إنشاء هيئة التفتيش على المعايير وهي هيئة مستقلة تتبع الملكة، ووظيفتها الأساسية زيادة المدارس من اجل رفع معايير جودة التعليم وإعلان وزير التعليم نتائج التفتيش على معايير الجودة النوعية في المدارس وتقييم خدمات السلطات التعليمية المحلية⁽⁹⁾.

إصلاح موازنة قطاع رعاية الطفل تحت إشراف الخدمات الاجتماعية والاهتمام بملائمة المنهج القومي لأهداف التعليم في تلك المرحلة⁽¹⁰⁾.

إصلاح المناهج وتطبيق نظام المنهج القومي

وقد ارتكز الإصلاح المدرسي في انجلترا على عدة مداخل من أهمها :

مدخل الإصلاح المدرسي المبني على آلية مراقبة جودة التعليم :

الإصلاح المدرسي من خلال الرقابة على الجودة. ويجسد هذا في صدر قانون التربية والمدارس عام 1992 حيث حدد هذا القانون وظائف ومسئوليات هيئة التفتيش على المعايير والتي تقوم بالتفتيش على المدارس على أساس معايير محددة، للوقوف على مدى النمو والتطور الروحي والأخلاقي والعلمي للطلاب في المدارس، وتحديد المدارس الضعيفة والمدارس ذات الأداء الجيد، وقد كان لهذا القانون أكبر الأثر في تشجيع المنافسة بين المدارس حيث يتم نشر تقاريرها على الانترنت وتكون متاحة للجميع⁽¹¹⁾.

الإصلاح التمويلي للمدارس :

وقد تم تنويع إصلاح التمويل في المدارس بإصدار قانون التعليم 1996 والذي حدد مسؤولية (تمويل المدارس) ما بين السلطات التعليمية المحلية وسلطة التمويل في كل المدارس المدعمة أو المعانة أو الإقليمية أو المدارس التطوعية، وقد ركز الفصل الخامس في الجزء الثاني من هذا القانون على سياسة التفويض المالي لمجالس الإدارة المدرسية في كل المدارس سابقة الذكر. كما أقر القانون إنشاء هيئة تمويل المدارس، وحددت المادة رقم (22) وظائف سلطة التمويل Funding Authority⁽¹²⁾.

وفي عام 1998 أصدرت الحكومة تقريرها "إصلاح تمويل المدارس" الذي هدف إلى تطوير مخصصات المدارس من خلال توجيه ميزانية المدارس لتغطي المجالات الأساسية، وتكافؤ الفرص وعدم تحميل المدارس أعباء لا تستطيع تحملها، والمساءلة وتحديد

مسئوليات التمويل وتقديم الخدمات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة، والإداري الذاتية للمدارس وتطوير مبادئ الحكم شبه المستقل.

مدخل الإصلاح المبني على المعايير :

اعتمد مدخل الإصلاح المبني على المعايير كأساس لإصلاح التعليم من خلال الارتقاء بمستويات تحصيل الطلاب باستخدام الاختبارات القومية للطلاب⁽¹³⁾. حيث يتم تقويم الطلاب من خلال ثلاث مواد رئيسية دراسية هي الإنجليزية والرياضيات والعلوم عند سن السابعة، والحادية عشرة، والرابعة عشر. وأيضاً تجري اختبارات قومية عند سن السادسة عشرة، والثامنة عشرة، وترتبط هذه الاختبارات بالمنهج القومي، وتتسم إدارة جميع أوجه العملية التعليمية من خلال الاختبارات القومية للطلاب والتي تنشر نتائجها كجداول قومية لأداء الطلاب، وتسمى⁽¹⁴⁾: National school performance أو League tables وتوج هذا الاتجاه قانون المعايير المدرسة وإطار العمل في إنجلترا لعام 1998 الذي يجسد مدخل الإصلاح المبني على المعايير school standards and frame work act 1998 ووصف الجزء الأول من القانون بمقاييس الارتقاء بمعايير التعليم في المدرس ومنها على سبيل المثال، حجم افصل الدراسي كما حدد الفصل الثاني من قانون المعايير المدرسية وإطار العمل لعام 1998 أن يتم تأسيس مجلس إدارة المدرسة (maintained school Governing body لكل مدرسة معانة) بالانتخاب كما صدر البند رقم (38) من قانون المعايير المدرسية وكيفية محاسبة الإدارة المدرسية كما أعطى هذا القانون الأولوية في رفع المعايير المدرسية للمناطق الأكثر احتياجاً.

وفي عام 1997 أصدرت حكومة حزب العمال وثيقة الورقة البيضاء "التميز في المدارس" التي جسدت سياستها في الإصلاح المركزي التي أعلنت فيها مبادئ الإصلاح والتي ارتكزت على مبدأ الشراكة بين كل من له دور في العملية التعليمية من أجل تحقيق معايير مرتفعة للجميع، كما ركزت هذه الوثيقة على المسائل التعليمية، والارتقاء بمهنة التدريس وتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس⁽¹⁵⁾.

اصلاح الإدارة المدرسية:

تقوم الإدارة المدرسية في انجلترا على مبدأ الإدارة المحلية للمدارس الذي يعتمد على لامركزية الإنفاق من الميزانية وتحويلها إلى موقع المدرسة كما تمنح المدارس سلطة اختيار وتعيين الأفراد العاملين، وتتمتع بالاستقلال والمرونة في صنع القرار من خلال مشاركة المجتمع المحلي⁽¹⁶⁾.

ويقع اختيار المنهج ومحتواه تحت مسؤولية إدارة كل مدرسة، بينما تترك الحرية كاملة للمدرس الأول والمعلمين في وضع الجدول المدرسي واختيار الكتب التي تحقق أهداف المنهج، وبذلك تتمتع المدارس في انجلترا بحريتها واستقلالها في اتخاذ القرارات، وفي استغلال الموارد المتاحة⁽¹⁷⁾.

ويلعب مجلس إدارة المدرسة school governing body دوراً محورياً في إدارة المدرسة ومسائلها، ويكون مسئولاً من وضع ميزانية المدرسة بما فيها رواتب المعلمين، ووضع سياسة المدرسة ويضمن تدريس المناهج القومية، وإحاطة الآباء بجميع جوانب العملية التعليمية فهو جهاز تنفيذي يقوم بوظائف الإدارة المدرسية، ومجلس الإدارة سلطة الرقابة على الانفاق حيث يستعينون بالمتخصصين للقيام بفحص دقيق للميزانية وتقديم تقرير شهري عنها ومن هنا فقد استند الإصلاح المتمركز على المدرسة في انجلترا إلى الأخذ بفكرة التفويض المالي وبنظام المحاسبية التعليمية أو المساءلة التعليمية، وهو نظام جيد لمراقبة الأداء المدرسي، وتحقيق الجودة التعليمية بالمدارس⁽¹⁸⁾.

وقد حدد قانون التعليم لعام (2002)، تشكيل هيئة مجلس إدارة المدرسة من :

- أشخاص معينون كفريق إداري.
- أشخاص معينون كمديرين السلطة التعليمية المحلية.

وفي حالة المدارس المؤسسة (مدرسة خاصة مؤسسة أو مدرسة تطوعية) أن يكون الأشخاص معينون كمديرين مؤسسين أو مديرين شركاء كما صدر البند (20) من قانون التعليم لسنة 2002 آليات إدارة المدرسة والتي تحدها لائحة هيئة مجلس الإدارة.

كما تتحدد مسؤوليات هيئة مجلس الإدارة في توجيه المدرسة نحو مستويات أعلى من الأداء التعليمي، توفير الخدمات الاجتماعية والتسهيلات، نشر تقارير المدير مدة كل عام وتزويد السلطة التعليمية المحلية بنسخة منها أن تضع شروط استخدام مباني المدرسة، ومسئولية تحديد مواعيد الحصص المدرسية ومواعيد نهاية الفصول الدراسية وبدايتها والأجازات كما تنظم هيئة مجلس إدارة المدرسة اجتماع سنوي للآباء يحضره كل من آباء جميع التلاميذ المقيدين بالمدرسة والناظر، وأفراد آخريين يمكن أن تدعيهم هيئة مجلس إدارة المدرسة⁽¹⁹⁾.

ثانياً: تجربة الصين في الإصلاح المتمركز على المدرسة :

ظلت المهمة الأساسية التي تشغل الصين في التسعينات هي عوامة التعليم الإلزامي، وتعزيز الجودة النوعية للتعليم، وزيادة فعالية المدارس في ظل السياسة التعليمية ومبادئ وتوجهات الدولة. وبدأ الاهتمام بقضايا جودة التعليم عند الأخذ بعوامة التعليم الإلزامي ذو التسع سنوات من خلال الارتقاء بالمعايير، ومقرطة التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية⁽²⁰⁾.

ومن أجل تحقيق الجودة النوعية في التعليم من خلال عملية الإصلاح المدرسي أرست الصين مجموعة من المعايير النوعية، ونظام المؤشرات الأداء المصاحب لأهداف الجودة النوعية. وكانت المشكلة العظمى هي كيفية تطوير فعالية مؤشرات التقييم ذات الصلة بالمدارس التي تتنوع وفقاً للظروف المختلفة. ومن هنا بدأت الصين "مشروع إعادة هيكلة المدارس"، أو (إصلاح المدارس) في عام 1992 في بعض المقاطعات. وقد ركز هذا المشروع على المباني المدرسية والتجهيزات، والأدوات خاصة في بعض المناطق مثل شنغهاي كما ركز الإصلاح المدرسي على التنمية المهنية للمعلمين⁽²¹⁾.

وفي بعض البلديات بذلت جهود كبيرة من أجل اكتشاف وتطوير مجموعة من المعايير النوعية العلمية، ومؤشرات التقييم. وقد أدرك الخبراء أن التعليم الإلزامي ذو التسع سنوات يعتمد في جوهره على نوعية الطلاب وأخلاقهم ومهارات العمل، والصحة النفسية، والأداء الأكاديمي.

وقد ركزت التجربة الصينية في إصلاحها للمدارس على تنمية الموارد البشرية من خلال الربط بين التعليم المدرسي وبين العمل اليدوي الإنتاجي وربط المدارس بالمزارع، وإقامة المصانع، والورش في المدارس وتخفيف التركيز على التعليم للتعلم ذاته، ونقل مسئولية تطوير التعليم الإلزامي إلى السلطات المحلية في المناطق والأقاليم، وتقليص الدور الأكاديمي في قيادة المدارس وتغيير القيادة التقليدية فيها، وتشكيل لجان من بعض أعضاء المجتمع المعنيين، والمعلمين، والتلاميذ بهدف تحقيق عنصر المشاركة العامة في إدارة المؤسسات التعليمية والتربوية⁽²²⁾.

وارتبطت الصناعة والتقدم بالتعليم في الصين، فعاصمة الصين بكين فيها أكثر من 300 مدرسة متوسطة لديها مصانع صغيرة تديرها وبعض منها يدير مدارس فرعية في المناطق الريفية وكل مدرسة لها اتصال بعدة مصانع وبعض المجموعات المنتجة في الريف، ويوضع الدخل من هذا الإنتاج تحت تصرف كل مدرسة لتوسيع رقعة عملها، وهناك مدارس كثيرة تشترك في إدارة المصانع وتمتلك المصانع⁽²³⁾.

دواعي ومبررات الإصلاح في الصين

أولاً: المبررات السياسية

تعتبر العوامل السياسية في الصين من أهم العوامل التي أثرت على حركة إصلاح التعليم المتمركز في المدرسة ومنها أن دستور الصين يصنع النظام الاشتراكي للصين أساساً للحكم وأن النظام الاشتراكي للصين لعب دوراً واضحاً في تشكيل الفرد بالمبادئ والقيم السياسية المطلوبة والتي تناسب المجتمع الصيني وتمشى طرق التدريس مع القوى السياسية فيشجع التلاميذ على الاشتراك الفعال في أوجه النشاط الإنتاجي والعمل التعاوني والربط المستمر بين الناحية النظرية والناحية العلمية⁽²⁴⁾ كما شكلت العوامل الجغرافية مبرراً للإصلاح فظهر التعليم الريفي والذي تمثل في نوعين أساسيين من المدارس نوعاً تديره الحكومة والآخر تنظمه الوحدات الجماعية.

ثانياً: المبررات الاقتصادية :

وأمام العوامل الاقتصادية التي مرت بها الصين فظهرت المدارس المتوسطة ومعظمها لديها مصانع صغيرة تدير مدارس فرعية في المناطق الريفية. وكل مدرسة لها اتصال بعدد من المصانع الأمر الذي انعكس في اهتمام الصين بالتوسع في التعليم الفني والمدارس الفنية⁽²⁵⁾.

والتنوع في المحتوى التعليمي، وخصخصته بعض التكلفة التي تتحملها المدرسة، واللامركزية في مسؤولية الإدارة وتمويل⁽²⁶⁾ المدارس وخلق إستراتيجيات جديدة

لتحقيق المساواة في الفرص التعليمية للأطفال خاصة أطفال المناطق الريفية، وإنتاج قوى عاملة ماهرة ذات كفاءة عالية والتركيز على الجودة النوعية للتعليم.

وقد أثرت عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين إلى تحويل المناهج الدراسية والموضوعات التعليمية بما يخدم عملية التحول فظهرت المدرسة المنتجة في ضوء رواج اقتصاديات التعليم والتحول من النظام المركزي الخاضع لبيروقراطية الدولة إلى نظام مندمج من الشبكات الاقتصادية العالمية من أجل تحقيق قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: المبررات الاجتماعية :

شكلت الزيادة السكانية مبرراً مهماً من مبررات الإصلاح حيث بلغ تعداد السكان، الأمر الذي جعل الصين تأخذ بنظام تدريب المعلمين عن بعد أثناء الخدمة عن طريق القناة التليفزيونية وأيضاً باستخدام القمر الصناعي⁽²⁷⁾.

الفجوة بين الذكور والإناث في الصين :

واجهت الصين مشكلة الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم نتيجة لارتباط التعليم بمعتقدات صينية تميز بين الذكور والإناث وتعطى الحق للذكور في أولوية التعليم حيث بلغ معدل تسجيل الفتيات في المدارس الابتدائية عام 1949 إلى 15٪ من الفتيات.

وكان 90٪ من النساء غير المتعلّمات، الأمر الذي أدى إلى اهتمام الصين بالمشروعات التعليمية لتطوير بيئة التعليم للفتيات المتسربات من التعليم لمساعدتهن على العودة للمدرسة⁽²⁸⁾.

الأمية:

بلغت نسبة الأمية عام 1951 في الصين إلى 80٪ الأمر الذي أدى بالصين إلى اتباع أسلوب "السير على كلتا القدمين" والمقصود به إنشاء نظام للتعليم غير النظامي، وهو

نظام مرن ومفتوح إلى جانب التعليم النظامي وهو حكومي مجاني اختياري⁽²⁹⁾ مما نتج عنه انخفاض نسبة الأمية إلى أقل من 6.72% بحلول عام 2001

آليات الإصلاح :

أولاً: إعادة بناء الهيكل الإداري لوزارة التربية والتعليم ووضع نموذج إداري ديمقراطي يسهل الاتصال بين الجماهير في المدارس ويتماشى مع اللامركزية، وتفعيل لدور ومسئولية مديري المدارس بجميع المراحل وإصلاح تمويل المدارس وإعادة توزيع مهام ونظام مسؤولية المدير⁽³⁰⁾.

ولكن بوجه عام تناول الإصلاح المدرسي عدة جوانب منها⁽³¹⁾:

ثانياً : إصلاح الهيكل الإداري للمدارس :

فقد كان الهيكل الإداري للمدارس في الصين شديد المركزية قبل عام 1985 حيث اتخذت الحكومة الصينية في ذلك الوقت قراراً بإعادة هيكلة النظام التعليمي والذي جعل بموجبه التعليم الأساسي من مسؤولية المحليات.

ثالثاً : التمويل المدرسي :

اتبعت الصين منذ منتصف الثمانينات سياسة لا مركزية تمويل التعليم وزيادة التمويل من خلال قنوات متعددة، وخلق نظام المشاركة في الكلفة، كحل لنقص موارد التمويل.

رابعاً : نظام الإدارة المدرسية (داخلياً) :

تم تفعيل لمسئولية المديرين بالمدارس لجميع المراحل حتى المرحلة الثانوية، ويجعل هذا النظام الداخلي الجديد المدير مسؤولاً عن المدرسة والممثل القانوني لها. وتم إنشاء مجلس للمعلمين للمشاركة في صنع القرار، وكذلك تشكيل لجنة مدرسية لمناقشة الأنشطة.

وقد نتج عن تطبيق نظام مسئولية مدير تفعيل كفاءة الإدارة المدرسية. وبالرغم من أن المدارس التي اتبعت هذا النظام لم تتمتع بالاستقلال الذاتي كلية، إلا أن الإدارة المدرسية في الصين تميزت بالروح الديمقراطية حيث تقوم على أساس مجالس يمثل فيها الطلبة والموظفون، والمعلمين ولهم حقوقهم وواجباتهم.

وتعد المدرسة في الصين مؤسسة تدريبية للمعلمين يتم فيها تدريبهم على تحسين كفاياتهم التدريسية، والتعلم أثناء العمل من خلال العمل البحثي، ويتم التنسيق وإعداد خطط الدراسة بصورة مشتركة بين المعلمين في المادة الدراسية الواحدة أو الفصل الواحد كما تعقد المناقشات لتبادل الخبرة بين المعلمين ويقوم المفتشون بتقييم أعمال المعلمين وفق خطة معينة، حيث يخطر المدرس مسبقاً لوقت الزيارة، ثم يناقش في عمله عقب كل زيارة للتشخيص والتقييم ولتحقيق مبدأ التغذية الراجعة⁽³²⁾.

ثالثاً: خبرة نيوزيلندا في تطبيق الإصلاح المتمركز على المدرسة من أجل تحقيق جودة التعليم :

بدأت نيوزيلندا في الإصلاح المدرسي عام 1989 ضمن توجهاتها نحو اللامركزية في التعليم، والقضاء على مركزية التعليم وفقاً لخطة عرفت باسم "إصلاح مدارس الغد"، والتي ارتكزت على تفويض السلطات الإدارية في المدارس إلى مجالس الأمناء والتي يقوم أولياء الأمور في المدارس باختيارها والإشراف عليها.

واستمرت الحكومة في تمويل المدرس، وتوظيف المعلمين بالمدارس من خلال وزارة جديدة تحددت مسؤوليتها في وضع سياسات التعليم ولكن ليس لها أية سلطة إدارية⁽³³⁾.

وقد قدمت خطة إصلاح مدارس الغد على أساس أن تصبح المدارس الحكومية وحدة مستقلة بذاتها فلم تعد مجالس التعليم أو الهيئات على مستوى المقاطعة تفرض عليها أداء أعمال معينة.

ويوجد لكل مدرسة مجلس أمناء يتكون من خمسة آباء، ومدير للمدرسة وتمثل عن هيئة العاملين بالمدرسة، ويتولى هذا المجلس مسؤولية كل الأمور بداية من تعيين أعضاء هيئة التدريس وتنميتهم، إلى الميزانية وصيانة الأبنية⁽³⁴⁾.

ويقوم مكتب متابعة مستوى التعليم (Education Review Office (ERO وهي هيئة مستقلة عن وزارة التعليم بمراقبة جودة التعليم وتقديم تقييم شامل مستقل لمستوى أداء كل مدرسة كل عامين على الأقل⁽³⁵⁾.

الدواعي والمبررات التي تدعم فكرة الإصلاح المدرسي في نيوزيلندا:

أولاً: البنية السكانية المتباينة، وزيادة المطالب الاجتماعية، والندرة الاقتصادية العامة والمستمرة، وزيادة الضغط في الطلب على التعليم، وارتباطه بتحقيق الجودة الشاملة (TQM) وكذلك توافق التعليم مع متطلبات سوق العمل، وقدرة التعليم على

أن يتنافس بمخرجاته متطلبات التنافس الرأسمالي الاقتصادي العالمي. كل هذه الأمور أجبرت السلطات التعليمية علي إعادة التقييم المستمر للحاجات التربوية سواء من الناحية الكمية والنوعية.

ثانياً: الانسحاب الإستراتيجي من الدولة الأمر الذي يحتم إعادة توزيع السلطة في المدارس وإعطائها السلطة الذاتية والإدارية التمويلية لها. خاصة مع أزمة تراكم رأسمال اللغة في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ثالثاً: اهتمام القيادة السياسية بموضوعات نقل السلطة، وتحقيق الإدارة الذاتية، ومن ثم اهتمام السياسة التعليمية بها باعتبارها من المؤشرات الدالة علي تحقيق الديمقراطية، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، والفاعلية والجودة في التعليم.

رابعاً: تداخل الفلسفات التي تقوم عليها فكرة إعادة توزيع السلطة الإدارية في نيوزيلندا، مثل نظرية الاختبار العام وفلسفة المدير والعميل، والنظرية الإدارية التي تهتم باللامركزية في الحكم. والقيام بإجراء مباحثات في إطار خطوط عريضة واضحة، وذلك لتشجيع المديرين للقيام بدورهم الفاعل في ضرورة التأكيد علي دور المجتمع المحلي في المشاركة بإدارة التعليم وفي تنفيذ البرامج والمناهج والمقارنة في إدارة المدرسة.

الآليات المستخدمة في الإصلاح المدرسي في نيوزيلندا.

- 1- إعادة بنية الإدارة التعليمية بصفة مستمرة⁽³⁶⁾.
- 2- تنمية المهارات والقيم والاتجاهات الأساسية التي يجب تنميتها عند كل المتعلمين، وكذلك مبادئ التقييم داخل المدرسة، بل وعلي المستوى القومي لضمان جودة المخرجات التعليمية.
- 3- في مجال المناهج تطبيق المنهج الشامل للمدرسة وإتباع نهج جديد في التعليم له إجراءات تقييم جديدة تستهدف رفع المستوى التحصيلي للطلاب خاصة في المواد الأساسية كاللغة الإنجليزية والرياضيات، والعلوم، التكنولوجيا.

- 4- التركيز علي الوحدات المدرسية، وإعطائها سلطة الإدارة الذاتية وتشكيل مجالس إدارة المدرسة، (المدارس المدارة ذاتيا). ويقوم بانتخابه الآباء وله سلطه تعيين المعلمين والعاملين، وتوسيع مسئولية مجلس إدارة المدرسة، وإعطائه مسئولية استمرار الأعمال الرأسمالية الصغيرة. وزيادة حجم التمويل المقدم للمجالس المدرسية وذلك للتصرف في الميزانية في ضوء توصيات المدير.
- 5- التأكيد علي الجودة الشاملة في التعليم.

المراجع:

- (1) Power Sally and Whity, Geoff: "New Labour's Education policy: first, second or third way" Journal of Education policy, 1999, vol 14, No. 5 P. 583.
- (2) نهلة عبد القادر هاشم: "دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسية التربوية في مصر وإنجلترا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1992، ص 230.
- (3) محمد منير مرسي: "الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة". القاهرة، عالم الكتب، 1993، ص 184.
- (4) West Ann. Noden Philp: "School Reform in England": Increasing choice and Diversity through specialist schools? Paper presented at the annual meeting of American Educational Research Association April 24 - 28, 2000, P; Eric Clearing house Ed 44547.
- (5) Ibid.
- (6) نهلة عبد القادر هاشم: مرجع سابق، ص 230.
- (7) Education Act 1996 "Her Majesty's Stationery Office" <http://www.legislation.gov.uk/hmso.gov.uk/acts>.
- (8) منار محمد بغدادى: صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة 2005، ص 149.
- (9) Her Majesty's Stationery Office: "Education Act 1992." <http://www.hms.gov.uk/acts>
- (10) <http://www.Legislation-hmso.gov.uk.acts>
- (11) Ruddock Graham: "England and Wales in performance standards in education in search of quality, organization for economic co-operation and development P. 83.

- (12) Busher Hugh and Harris Alma F Wise Christine Subject Leader ship and school improvement P.2
- (13) Department of Education and Employment "Excellence in schools", 1997, P
- (14) سعيد جميل: "الارتقاء بكفاءة المدرسة الابتدائية في مصر خلال الإدارة الذاتية للمدارس: دراسة في ضوء بعض الخبرات الأجنبية". القاهرة، المركز القومي للبحوث، ص 166.
- (15) منار محمد بغدادى: مرجع سابق، ص 196.
- (16) نجدة إبراهيم علي سليمان: "تطوير الإدارة المحلية في التعليم، رؤية مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 1997، ص 219.
- (17) Her Majesty's: Education Act 2002. <http://www.hms.gov.uk>.202
- (18) Tang Xiaojie, Wuriaoyu and Liao: "School Based Indicators of Effectiveness: perspectives from P.R. China", Ministry of Education, People's Republic of china, 1997. P. 41.
- (19) Ibid. P. 42
- (20) نبيل سعد خليل: "التعليم الإلزامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية"، دراسة حالة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي السادس للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية في تجارب معاصرة في التربية والتنمية. القاهرة، دار الفكر العربي، 25 - 27 يناير 1998، ص 153.
- (21) محمد أبو حسنية مرسي محمد: "دراسة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في جمهورية مصر العربية، وجمهورية الصين الشعبية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، 1995، ص 70.
- (22) Teng, Teng: People,s Rrepublic of clina in posteth waite , T. Neville (ed) international Encyclopedia of National system of Education 2nd Edition, Britain, Programon 1995, p. 208.
- (23) منار محمد إسماعيل بغدادى: مرجع سابق، ص 202.
- (24) Hudson, christoper and curry, jude: the china Hand book, London, Fitzroy Dearborn publishlers, 1997, p. 250.

- (25) Xie yun jin: Recent Development of satellite TV normal Education in china, Paper Presented to national conference on teacher Education, Preparation Training, Welfare, cairo Ministry of Education 6.8 November, 1996, p. 97.
- (26) Satate Education Commission: Improving the educational environment for girls as awhole helping girls back to school. In hard climbing selected cases in promotion of basic education in chinas western Disadvantaged counlies sino unicef propect, state Education commission, 1998, p. 112.
- (27) سعاد بسيونى عبد النبي: بحوث ودراسات في نظم التعليم . القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص 347.
- (28) Ministry of Education peoples Republic of china: school Based indicators of Effectiveness from R.China.
- (29) Tang Xiaojie: Opcit, P. 43
- (30) State Education commission: "The Development and Reform of Education in china", Intennational conference of Education 45th session, Geneva, 1996. P.
- (31) إدوارد ب. فسك وهيلين ن. لاد: "استقلالية المدارس" والتقييم: المدارس ذاتية الإدارة في نيوزيلندا، والمساءلة. ترجمة عثمان مصطفى عثمان، مجلة مستقبلات، ع (120)، مج (31) العدد (4) ديسمبر 2001، ص 669.
- (32) Cathy Whlie: "In Newzealand / Finessing site Based management With Balancing Acts". Education Leadership. Vol. 53, No 4, Dec. 1995. Available at <http://www.ascd.org/publications/cd.head>.
- (33) سعيد جميل سليمان: "الارتقاء بكفاءة المدرسة الابتدائية في مصر" مرجع سابق، ص 159.
- (34) Ken Rae, New Zealand's self Managing school and five impacts from the Ongoing Restructuring of Eductional Administration the tony townsend (Ed)., the Restrucuring and Quality issues for tomorrow's school, first published by Routledge, London, New York, 1997, pp. 115.137.